مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية و القانونية
العدد الأول – المجلد الأول
مارس ٢٠١٧
ISSN: 2518-5780

المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث
Arab Journal of Sciences & Research Publishing
AJSRP

أثر التمويل المصرفي علي صادرات وواردات السلع المنظورة في السودان

عماد سليمان شريف محمد ١
سندس عاطف جلال صالح ٢
١ جامعة بيشة - المملكة العربية السعودية وجامعة القران الكريم والعلوم الاسلامية - السودان
٢ كلية شرق النيل -الخرطوم - السودان

الملخص: تهدف هذه الدراسة الميدانية إلى إبراز العلاقة بين حجم الصادرات و الواردات من جهة و مستوى التمويل البنكي للتجارة الخارجية في السودان. وإذا ما إستثنينا العوامل الطبيعية وتغيرات الإقتصاد العالمي ، من المفترض أن تكون هذه العلاقة طردية فالترفيع في حجم التمويل المصرفي يؤدي إلى الزيادة في حجم التجارة الخارجية و لأثبات ذلك إعتمدنا في هذا البحث المنهج التحليلي الوصفي والمنهج الاستنباطي والتاريخي لبيانات و معطيات إقتصادية و مصرفية من سنة ٢٠٠٤ الى سنة ٢٠١٢ و أظهرت النتائج أن هنالك زيادة مستمرة في حجم الصادرات يتماشى مع زيادة التمويل الممنوح للصادرات إلا أن هنالك تذبذب في تمويل الواردات رافقه تذبذب في حجم الواردات. وقد أوصت الدراسة إلى الاهتمام أكثر بدعم الصادرات بالإضافة إلى الدعم المستمر والمنتظم للواردات.

الكلمات المفتاحية: التمويل المصرفي – الصادرات – الواردات - السودان

Abstract: This empirical study aims to highlight the relationship between exports and imports on the one hand and the financing of foreign trade in Sudan. If we ignore the meteorologic and the political factors and international economic variability, It is supposed that This relationship is positive so the increase of the bank financing size leads to an increase in the volume of foreign trade.And to prove it, we have adopted and analytical and deductive approach applied to a sample of economic and banking data from 2004 to 2012.The results showed that there is a continuous increase in the volume of exports in line with the increase in financing granted for exports. However, there is a fluctuation in the imports financing which was accompanied by a fluctuation in the volume of imports. The study recommended more attention to the export subsidies in addition to the continuous and systematic support to the imports.

Keywords: Banking financing, import, export, Sudan

١.١ المقدمة:

إن المجتمع الدولي قد عرف التجارة الخارجية منذ أقدم العصور، فقد تحدث القرآن الكريم عن رحلة التجارة بين مكة والشام وبين مكة واليمن، هذا وإن التاريخ كذلك قد أشار إلى حركة التجارة الخارجية بين مصر الفرعونية والصومال، وحركة التجارة بين الغرب والشرق.

كما أن ظهور الثورة الصناعية وتقدم وسائل النقل والمواصلات والتقدم التكنولوجي قد أدى بصورة فاعلة إلى نمو وتطور حركة التجارة الخارجية ، وقد ظهرت البنوك التجارية لتعلب دوراً هاماً في نمو وإزدهار التجارة الخارجية وأصبحت تقدم شتى القروض والخدمات الائتمانية، عليه فإن البنوك التجارية لا يقتصر نشاطها على الإقراض فقط ، بل أنها أصبحت تلعب دوراً هاماً في خدمة النشاط الاقتصادي عبر إستثماراتها المختلفة في التجارة الخارجية.

إن التجارة الخارجية تساعد على رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية لأي دولة من الدول، كما أنها تمكن كل دولة من الإنتفاع والإستفادة بمزايا الدول الأخرى من إنتاج وتصدير سلعة معينة ومن هنا جاءت أهمية بحثنا وذلك في إبراز العلاقة بين التمويل المصرفي المقدم للتجارة الخارجية وأثره علي الصادرات والواردات .

تتمثل مشكلة البحث في إبراز العلاقة بين التمويل المصرفي المقدم للتجارة الخارجية و حجم الصادرات والواردات في السودان. وتتمثل فرضيات البحث في أن زيادة التمويل المصرفي للصادرات يؤدي إلى زيادة حجمها و أن زيادة التمويل المصرفي للواردات يؤدي إلى زيادة حجمها. و تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى أهمية التمويل المصرفي كإحدى الآليات التي يمكن للدولة أن تستعملها للنهوض بالصادرات و لتمكين المؤسسات من توريد المواد و المعدات والسلع الضرورية لنشاطها الاقتصادي.

أعتمد في هذا البحث على المنهج التحليلي الوصفي حيث تم جمع وتحليل بيانات السلسلة زمنية للأعوام ٢٠٠٤-٢٠١٢م والمنهج الاستنباطي حيث تم الإستعانة في الجانب النظري بمصادر ومراجع ذات العلاقة بموضوع البحث والمنهج التاريخي حيث إستخدمت بيانات سنوية . و تم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور أولهم يهتم بأهمية التمويل المصرفي للصادرات والواردات والثاني يبرز دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية والثالث يتمثل في دراسة تحليلية لأثر التمويل المصرفي على الصادرات والواردات، يلي ذلك خاتمة البحث وتشمل النتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة

الدراسة الأولى:

تتمثل في أثر الائتمان المصرفي غلي التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية – مقدمة من د. نشوي مصطفي محمد وعبير عبدالهادي العتيبي _ بحث مقدم من جامعة الملك سعود .

تناولت الورقة البحثية العلاقة بين الائتمان المصرفي والتجارة الخارجية خلال الفترة (١٩٨٨- ٢٠١٣) وإعتمدت الدراسة علي الأسلوب الوصفي التحليلي والقياسي وإستخدمت طريقة المربعات الصغري العادية ، وتوصلت الدراسة إلي أن التطور في حجم الائتمان المصرفي يزيد من حجم التجارة الخارجية . أما دراستي تناولت العلاقة بين الائتمان المصرفي من جهة والصادرات والواردات من جهة أخري وإفترضت وجود علاقة طردية تربطهما حيث أن الائتمان المصرفي يؤثر طرديا علي الصادرات والواردات وبإستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي والاسلوب الاستنباطي وليس الاسلوب القياسي توصلت إلي نفس النتيجة وهي وجود هذه العلاقة الطردية في السودان أيضا .

الدراسة الثانية :

هذه الدراسة تناولت تأثير الائتمان المصرفي لتمويل الواردات علي الواردات في المملكة العربية السعودية مقدمة من الدكتور خالد بن حمد بن عبدالله القدير بحث مقدم من جامعة الملك سعود .

إستخدمت الدراسة منهجية التكامل المشترك وتجزئة تباين خطأ التنبؤ ودوال نبضات الإستجابة المبنية علي نموذج تصحيح متجهات الخطأ. وتوصلت الدراسة إلي وجود علاقة طردية طويلة الأجل بين الواردات من جهة والتمويل المصرفي و الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخري وكما توجد علاقة عكسية بين الواردات وأسعارها النسبية من جهة أخري .

تختلف دراستي عن هذه الدراسة في أنها تناولت أثر الائتمان علي الصادرات والواردات في السودان إلا أن هذه الدراسة تناولت أثر الائتمان علي الواردات فقط في المملكة العربية السعودية ، وكما تناولت هذه الدراسة بأسلوب التباطؤ في التحليل بينما إعتمدت علي الإسلوب التحليلي الوصفي ، ولقد توصلت إلي الأثر الطردي للتمويل المصرفي علي الصادرات والواردات في السودان ، و توصل الباحث إلي وجود العلاقة الطردية للتمويل علي الواردات فقط في المملكة العربية السعودية .

المحور الأول: أهمية التمويل المصرفي للصادرات والواردات

تعتبر نشاطات التجارة الخارجية من صادرات وواردات وغيرها لأي دولة من الدول من أهم النشاطات الاقتصادية في البلاد لما لها من آثار عميقة علي بقية قطاعات الإقتصاد ، فعلاقات التجارة الخارجية تبدأ من مصادر إنتاج السلع المصدرة إلي العمليات العديدة التي تتم حتي خروج السلع للأسواق الخارجية ثم الحصول علي العملات الأجنبية التي تستخدم في تمويل الواردات سواء كانت سلع إستهلاكية أو سلع رأسمالية تحتاجها عملية تنمية البلاد [١]

دور الإئتمان المصرفي في تمويل الصادرات والواردات:

يعرف الإئتمان المصرفي بأنه : مقياس لمقابلة الشخص المعنوي للحصول علي النقود مقابل تأجيل الدفع إلي وقت معين في المستقبل . والإئتمان المصرفي من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية للقطاعات الإقتصادية المختلفة ولكن يعتبر أداة حساسة قد تؤدي إلي حدوث أضرار كبيرة بالإقتصاد إذا لم يحسن إستخدامه . كما أنه يلعب دورا مهما في الإقتصاد لما يقدمه من مهام عدة أهمها تسهيل عملية المفاوضة بين المصادر المالية ، كما أنه يعتبر الأداة لمراقبة النشاط للمشاريع ويؤدي لزيادة حجم عرض النقود وزيادة الإدخار والحد من الإستهلاك. [٢]

تتطلب التجارة الدولية توفر تمويل قصير الأجل من أجل تسهيل الأنشطة التجارية ، فالمصدرون يحتاجون للتمويل من أجل إنتاج السلع المعدة للتصدير قبل إستلام مدفوعات التصدير لأن المشترين الأجانب يحجمون عن الدفع قبل إستلامهم للسلع . ونظرا لوجود عدد من العوائق لتمويل الصادرات في الدول النامية بسبب عدم وجود نظام مالي متقدم وسوق نقود متطورة فيها فإن الحكومات التي تعتمد إستراتيجياتها للنمو الإقتصادي علي تحفيز الصادرات تقوم بدور رئيس في تمويل الصادرات مثل الإشراف المباشر علي تمويل التجارة أو ضمان القروض أو تقديم القروض ، أو بشكل غير مباشر مثل توفير المعلومات لمؤسسات الإقراض[٣].

إذن فالصادرات تلعب دورا بارزا في إقتصاديات البلاد لما تقوم به من توفير للنقد الأجنبي للبلاد وذلك لإستخدامه في توفير السلع الضرورية للمواطنين ، كتوفير السلع الإستهلاكية المختلفة سواء كانت سلع غذائية أو أدوية أو غيرها ، كما أن النقد الأجنبي يساهم مساهمة فعالة خاصة للدول النامية وذلك في توفير متطلبات التنمية من آلات ومعدات ومواد خام وقطع غيار وغيرها من السلع الضرورية جدا للبلاد . إن المستوردين أيضا يحتاجون للتمويل لشراء السلع الأجنبية لبيعها داخل حدود الدولة ، وعدم توفر تمويل كاف للواردات أحد معوقات التجارة الخارجية . وتؤدي الأزمات المالية إلي التأثير سلبا في الواردات وقد تؤدي إلي توقفها تماما . ونظرا لضعف القاعدة الإنتاجية في الدول النامية وعدم قدرة الإنتاج المحلي علي تلبية الطلب المحلي من السلع والخدمات فإن الواردات من السلع الأجنبية ضرورية لتلبية الطلب المحلي ، وتقوم البنوك التجارية بدور رئيس في تمويل هذه الواردات . [٤]

المحور الثاني: دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية:

المصارف التجارية هي مؤسسات إئتمانية غير متخصصة تتطلع أساساً بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أي بعد أجل قصير، والتعامل بصفة أساسية في الإئتمان قصير الأجل) [٥].

---

(١) د.عماد سليمان شريف محمد –الآثار الإقتصادية للنفط علي الناتج المحلي الإجمالي والصادرات وواردات الدولة دراسة تطبيقية للإقتصاد السوداني للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٧ – رسالة دكتوراة غير منشورة–٢٠٠٩ م – ص ١٤٠–١٤١

(٢) د. نشوي مصطفي محمد و عبير عبد الهادي–٢٠١٥ – ورقة بحثية –بعنوان : أثر الإئتمان المصرفي علي التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية– ص٦

(٣) مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية – المجلد ٢١ –العدد الثاني – ٢٠٠٥ – ص ٢٠٨

(٤) مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية – أعلاه – ص ٢٠٨

(٥) د.عقيل جاسم عبدالله – النقود والمصارف – مجدلاوي عمان – الأردن – ط١ (١٩٩٩م)– ص٢٤٢.

وعرفت المصارف أو البنوك التجارية بأنها مؤسسات مالية وسيطة تسعي إلي تحقيق الربح من خلال قيامها بقبول ودائع الأفراد والمؤسسات وإستثمار هذه الودائع خاصة في تقديم القروض والتسهيلات الإئتمانية . (٢)

هذا وتعتبر البنوك التجارية إحدى الدعامات الكبرى والأساسية في بناء الهيكل الإقتصادي للدولة ولقد إزدادت أهميتها في العصر الحديث وأصبحت تشكل أجهزة فعالة يعتمد عليها في تطوير وتنمية مختلف قطاعات الإقتصاد القومي فهي كأداة من أدوات الاستثمار تعلب دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية ، والبنوك هي مؤسسات أعمال يرتكز إستثمارها الأساسي في حقوق مالية مثل الأسهم والسندات والقروض بدلاً من الأصول الحقيقية مثل المباني والمعدات والمواد الخام، وتقوم بتجميع المدخرات والأموال من المستثمرين، ومن ثم تحويلها إلى سلع أو أموال يمكن إقراضها للعملاء، والبنوك لما تقوم به من أعمال وبما تقدمه من خدمات بشأن حركة التجارة وتدعيم قوى الصناعة وإفادة شتى مرافق الزراعة إلى جانب طبيعتها الإستثمارية فإنها بذلك تهيئ الظروف المناسبة والعوامل المساعدة على خلق خطة التنمية وسيرها وفق الأهداف المرجوة(٣).

١-٣ العمليات الخارجية للمصرف التجاري:

إن العمليات المصرفية داخل إقتصاد نقدي معين تنبثق أساساً من الإحتياجات المتولدة من وجود علاقات إقتصادية متشعبة ومعقدة بين مختلف الوحدات والقطاعات المكونة لذلك الإقتصاد.

وينطبق نفس المنطق على العمليات المصنفة الخارجية إذ تنبثق هذه العمليات مباشرة من العلاقات الإقتصادية التي تربط إقتصاد معين بإقتصاد آخر.

ويمكن تصنيف تلك العلاقات الإقتصادية بين الدول إلى ثلاث فئات رئيسية كما يلي:

١. العلاقات الخارجية: وتشمل تبادل البضائع بين إقتصاد معين وبقية إقتصادات العالم.
٢. العلاقات الاستثمارية: وتشمل إنتقال الأموال لغايات الإستثمار الطويلة المدى بين الإقتصاد المحلي وبقية دول العالم.
٣. العلاقات النقدية: وتشمل التدفقات النقدية القصيرة الأمد الناتجة عن عمليات المضاربة، أو ترجيح أسعار العملات وأسعار الفوائد بين أسواق المال المحلية وبقية الأسواق العالمية.

قد إتجهت المؤسسات المصرفية العلمية إلى التخصص في تقديم الخدمات المصرفية الضرورية لتغطية كل فئة من العلاقات الرئيسية المذكورة ، إذ تتخصص بنوك الودائع على الصعيد الخارجي في تمويل عمليات التجارة الخارجية مقدمة لذلك الخدمات المصرفية التقليدية مثل عمليات التحويل وتحصيل البوليصات والإعتمادات المستندية والكفالات والعقود الخارجية، كما وتخصصت بنوك الأعمال في تقديم خدمات رؤوس الأموال وتوظيفها مثل تغطية عمليات إصدار الأسهم والسندات وإسناد القرض وإدارة المحافظ المالية لحساب عملائها وإدارة فئة ثانية أطلق عليها اسم الوحدات المصرفية الخارجية تخصص في تقديم خدمات توظيف رؤوس الأموال قصيرة الأمد بالعملات الرئيسية وبالنظر لترابط معظم تلك العمليات مع بعضها البعض أصبحت البنوك الكبيرة في وضع تستطيع من خلاله تقديم كافة تلك الخدمات مما أدى إلى إضعاف مفهوم التخصص الوارد ذكره وظهور ما يسمى بالمصارف العالمية إلا أنه يجدر القول أن تلك المصارف قد حافظت على مبادئ التخصص ومفاهيم العمل المصرفي حيث تم فصل خدماتها حسب الوظائف وتوزيعها في دوائر متخصصة في البنك أو من حيث إنشاء بنوك أعمال أو وحدات مصرفية خارجية بشكل فروع أو شركات منبثقة عنها أو تابعة لها. (٦)

---

(٢) ا.د. فريد بشير طاهر ، عبدالوهاب الأمين –إقتصاديات النقود والبنوك– مكتبة المتنبئ – الدمام– السعودية–ط١(٢٠١٢م)–ص ١٤٦

(3) د.صلاح الدين حسن السيسي – القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني– الهيئة المصرية للكتاب– مصر – القاهرة ط١ (٢٠٠٣م)–ص ٢٠

(٦) د.ماهر كنج شكري – العمليات المصرفية الخارجية – المرجع السابق ، ص١٣–١٥.

٣-٢ التمويل و الإعتمادات المستندية :

إن التمويل هو الطريقة التي يحصل بها الأفراد أو الشركات على السيولة بضمانات معينة من المصارف .[٧]

أما خطاب الإعتماد المستندي من أهم وسائل سداد الإلتزامات المالية وأكثرها إنتشارا في عمليات التجارة الخارجية ، والذي يعني تعهد بنك المستورد بسداد قيمة البضاعة للمصدر الأجنبي مباشرة أو عن طريق مراسله في بلد المصدر ، عند وصول مستندات الشحن والتأمين التي تخول للبنك حق إستلام البضاعة متي ما كانت مطابقة لعقد البيع المحرر بين المستورد المحلي عميل البنك والمصدر الأجنبي.[٨]

٣-٤ تمويل التبادل التجاري:

يترتب على تبادل البضائع والخدمات بين الدول ضرورة دفع قيمة البضائع وأجور الخدمات المتبادلة، وفي إطار نظام النقد الدولي المعمول به يتم ذلك من خلال نمطين رئيسيين، وهما نمط تسوية المدفوعات الحرة ونمط تسوية المدفوعات من خلال إتفاقيات تقاص أو دفع يتم عقدها بين الدول، إلا أن إختلاف النمطين المذكورين لا يؤثر على العمليات المصرفية المتعارف عليها بالنظر لرجوع سبب الإختلاف بين النمطين إلى شح مصادره بواسطة إتفاقيات الدفع[٩].

٣-٥ خدمات البنوك المراسلة:

يحتاج البنك التجاري إلى إقامة علاقات عملية وطيدة مع البنوك الأجنبية ليقوم بتنفيذ مختلف العمليات المصرفية بواسطتها لصالح أشخاص مستفيدين في الخارج وبناء على طلب عملائه المحلين فمثلاً إذا أراد أحد العملاء المحلين للبنك التجاري تحويل مبلغ من الجنيهات الإسترلينية إلى مستفيد بريطاني فهو يلجأ إلى بنكه التجاري حيث يقوم بها بالطلب من بنك تجاري بريطاني دفع المبلغ للمستفيد، ويسمى البنك الأجنبي في هذه الحالة البنك المراسل للبنك المحلي وتعود هذه التسمية إلى كون جميع العلاقات بين المصارف خطية ومن خلال برقيات أو إشعارات بواسطة الهاتف مثلاً فلابد من يعززها خطياً بالمراسلة.

وبشكل عام تتكون الخدمات المصرفية المتبادلة بين البنوك المراسلة لأغراض تمويل التجارة الدولية فيما يلي:-

- إصدار الكفالات المالية المختلفة.
- تعريف المستثمرين عن ميزات الإستثمار في أي دولة من الدول.
- تدريب المستوردين على معرفة الأنظمة المختلفة للدفع والتجارة في مختلف الدول[١٠].

المحور الثالث: دراسة تحليلية لأثر التمويل المصرفي على الصادرات والواردات:

إن للقطاع المصرفي دور كبير في تمويل التجارة الخارجية من صادرات وواردات، فقد أدى تمويل هذه التجارة من قبل البنوك إلى زيادة حجم كل من الصادرات والواردات والجداول التالية توضح ذلك.

(٧) د. أحمد عبدالله إبراهيم – تمويل التجارة الخارجية – شركة مطابع السعدان – السودان – الخرطوم ط ١ (٢٠١٠م)، ص٣٩.

(٨) أ. د . فريد بشير طاهر وآخرون – إقتصاديات النقود والبنوك – مكتبة المتنبئ – الدمام – السعودية – ط١ (٢٠١٢م) ص ١٥٣

(٩) د.ماهر كنج شكري – العمليات المصرفية الخارجية– المرجع السابق – ص١٥

(١٠) د.ماهر كنج شكري – العمليات المصرفية الخارجية– المرجع السابق – ص١٨-٢١.

جدول (١): التمويل المصرفي الممنوح للصادرات (بآلالف الدولارات) ومعدل نموه السنوي للفترة ٢٠٠٤ – ٢٠١٢

العام	تمويل الصادرات	ومعدل نموه السنوي%
٢٠٠٤	٣٠٤,٩٤	-
٢٠٠٥	٤٢١,١٤	٢٧,٥٩
٢٠٠٦	٣٥٦,١٧	-١٨,٢٤
٢٠٠٧	٢٨٢,٣٨	-٢٦,١٣
٢٠٠٨	٢٧٨,٠٣	-١,٥٦
٢٠٠٩	٤٣٨,٣٩	٣٦,٥٨
٢٠١٠	٥٣٤,٧٧	١٨,٠٢
٢٠١١	٦٨٥,٥٦	٢١,٩٩
٢٠١٢	٩٠٩,٥١	٣٢,٦٧

المصدر: التقرير السنوي لبنك السودان للعام ٢٠٠٤-٢٠١٢ – ومن إعداد الباحث

نلاحظ من الجدول رقم (١) رغم أن هنالك معدلات نمو سالبة لتمويل الصادرات إلا أنها بدأت تتحسن فقد إنخفضت من معدل% ١٨,٢٤- عام ٢٠٠٦ إإلي معدل % ٢٦,١٣- عام ٢٠٠٧ ثم سجلت معدلات نمؤ مرتفعة في الأعوام اللاحقة لها فقد بلغت معدل% ٣٦,٥٨ عام ٢٠٠٩ و%٣٢,٦٧ عام ٢٠١٢ مما يدل علي أن هنالك تمويلا مقدرا للصادرات .

جدول (٢):التمويل المصرفي الممنوح للواردات (بآلألف الدولارات) ومعدل نموه السنوي للفترة ٢٠٠٤ – ٢٠١٢

العام	تمويل الواردات	معدل نموه السنوي %
٢٠٠٤	٤٦,٣٠	-
٢٠٠٥	٢,٠١٢,٥٣	٩٧,٦٩
٢٠٠٦	٢,٣٢٨,٢٧	١٣,٥٦
٢٠٠٧	٢,٧٤٣,٦٨	١٥,١٤
٢٠٠٨	٢,٩٠٨,٣٧	٥,٦٦
٢٠٠٩	٣,١٢٠,٢٥	٦,٧٩
٢٠١٠	٢,٤٠٧,٣٠	-٢٩,٦٢
٢٠١١	٢,٣٧٤,٦٠	-١,٣٦
٢٠١٢	٢,٢٦١,٢١	-٥,٠١

المصدر: التقرير السنوي لبنك السودان للعام ٢٠٠٤-٢٠١٢ ومن إعداد الباحث.

نلاحظ من الجدول رقم (٢) أن هنالك معدلات نمو موجبة في مجملها لتمويل الواردات والتي بلغت أقصاها عام ٢٠٠٥ حيث بلغت معدل% ٩٧,٦٩ وأدناها عام ٢٠٠٨ حيث بلغت% ٥,٦٦ وهي معدلات نمو مرتفعة نسبيا مما يدل علي أن هنالك دعما مقدرا للواردات ، إلا أن معدلات النمو السالبة في السنوات الأخيرة من عام ٢٠١٠ إلي ٢٠١٢ فتعزي لإنخفاض حصة السودان من البترول منز عام ٢٠٠٩م بسبب قسمة الثروة كما سبق ذكره.

جدول (٣): إجمالي صادرات البترول ومنتجاته (بآلاف الدولارات) ومعدل نموه السنوي للفترة ٢٠٠٤ – ٢٠١٢

العام	البترول ومنتجاته	معدل النمو%
٢٠٠٤	٣,١٠٠,٤٨٦	-
٢٠٠٥	٤,١٨٧,٣٦٠	٢٥,٩٦
٢٠٠٦	٥,٠٨٧,٢١١	١٧,٦٩
٢٠٠٧	٨,٤١٨,٥٢٨	٣٩,٥٧
٢٠٠٨	١١,٠٩٤,١١١	٢٤,١٢
٢٠٠٩	٧,٢٣٧,٤٩٥	-٥٣,٢٩
٢٠١٠	٩,٦٩٥,١٩٤	٢٥,٣٥
٢٠١١	٧,٣٠٤,٣٦٢	-٣٢,٧٣
٢٠١٢	٢٥٦,١٤٦	-١٨٥١,٧٦

المصدر: التقرير السنوي لبنك السودان للعام ٢٠٠٤-٢٠١٢ – ومن إعداد الباحث

يلاحظ من الجدول رقم (٦) ما يلي:

١. سجلت صادرات البترول ومنتجاته أعلى مبلغ لها عام ٢٠٠٨ حيث بلغت ١١,٠٩٤,١١١ ألف دولار وذلك بمعدل نمو عن العام اللاحق له بلغت ٢٤,١٢ % ، وأدناها عام ٢٠١٢ حيث بلغت ٢٥٦,١٤٦ ألف دولار وذلك بمعدل نمو سالب بلغ ١٨٥١,٧٦ %-
٢. هنالك تزايد مستمر في صادرات البترول ومنتجاته منذ عام ٢٠٠٥ حيث سجلت مبلغ ٤,١٨٧,٣٦٠ ألف دولار بمعدل نمو سنوي ٢٥,٩٦ % ، وحتى عام ٢٠٠٨ حيث بلغ ١١,٠٩٤,١١١ ألف دولار بمعدل نمو سنوي ٢٤,١٢ %.
٣. هنالك إنخفاض مستمر في صادرات البترول ومنتجاته منذ عام ٢٠٠٨ حيث سجلت مبلغ ١١,٠٩٤,١١١ ألف دولار بمعدل نمو بلغ ٢٤,١٢ % ثم إنخفض إلي ٧,٢٣٧,٤٩٥ ألف دولار بمعدل نمو سالب بلغ ٥٣,٢٩ % - وصولاً لعام ٢٠١٢ حيث سجلت ٢٥٦,١٤٦ ألف دولار وذلك بمعدل نمو سالب بلغ ١٨٥١,٧٦ % - ، عدا عام ٢٠١٠ حيث شهد زيارة طفيفة بلغت ٩,٦٩٥,١٩٤ ألف دولار وذلك معدل نمو ٢٥,٣٥ % .

قد تم الإستشهاد بصادرات البترول ومنتجات لأثرها البالغ علي القطاعات الإقتصادية خاصة قطاع التجارة الخارجية والذي من أهم بنوده قطاعي الصادرات والواردات وذلك ليفسر لنا بعض الجوانب الهامة في بحثنا والتي لا يفسرها التمويل المصرفي ، خاصة في فترة قسمة السلطة والثروة والتي إنخفض فيها البترول إنخفاضا كبيرا مما أثر سلبا علي هذين القطاعين.

جدول(٤): إجمالي الصادرات السنوي مقارنة مع تمويل الصادرات (بآلآف الدولارات) ومعدل نموهما السنوي للفترة ٢٠٠٤ - ٢٠١٢

العام	تمويل الصادرات	معدل نموها السنوي%	إجمالي الصادرات	ومعدل نموها السنوي %
٢٠٠٤	٣٠٤,٩٤	-	٣٧٧٧٦٤	-
٢٠٠٥	٤٢١,١٤	٢٧,٥٩	٤٨٢٤٢٧٨	٩٢,١٧
٢٠٠٦	٣٥٦,١٧	-١٨,٢٤	٥٦٥٦٥٦٨	١٤,٧١

٢٠٠٧	٢٨٢,٣٨	-٢٦,١٣	٨٨٧٩٢٥٠.	٣٦,٢٩
٢٠٠٨	٢٧٨,٠٣	-١,٥٦	١١٦٧٠٥٠٤	٢٣,٩٢
٢٠٠٩	٤٣٨,٣٩	٣٦,٥٨	٨٢٥٧١٠٥	-٤١,٣٤
٢٠١٠	٥٣٤,٧٧	١٨,٠٢	١١٤٠٤٢٨٠	٢٧,٦
٢٠١١	٦٨٥,٥٦	٢١,٩٩	٩٦٨٨٨٤١	-١٧,٧١
٢٠١٢	٩٠٩,٥١	٣٢,٦٧	٣٣٦٧٦٥٧	-١٨٧,٧

المصدر: التقرير السنوي لبنك السودان للأعوام ٢٠٠٤-٢٠١٢ – ومن إعداد الباحث .

نلاحظ من الجدول رقم (٤) أعلاه أن إجمالي الصادرات سجلت معدلات نمو موجبة مرتفعة في أغلب السنوات فقد بلغت أعلاها وهو مبلغ ٤٨٢٤٢٧٨ ألف دولار بمعدل نمو ٩٢,١٧ % وذلك في عام ٢٠٠٥ وذلك تماشيا مع معدل التمويل المرتفع والذي سجل معدل نمو ٢٧,٥٩ % في نفس العام . ولقد بلغ أدني معدل موجب للصادرات ١٤,٧١ % عام ٢٠٠٦ وهي نسبة مقدرة رغم إنخفاضها قليلا والذي من أسبابها إنخفاض معدل التمويل والذي بلغ معدل نمو ١٨,٢٤- % في نفس العام.

أما معدلات نمو إجمالي الصادرات المنخفضة والمنخفضة للأعوام ٢٠٠٩، ٢٠١١ ، ٢٠١٢ فتعزي لإنخفاض الصادرات البترولية الناتج عن أسباب سياسية وهي إتفاقية السلام مع جنوب السودان والتي أدت إلى قسمة السلطة والثروة حيث كان ناتجها الإنخفاض الكبير في حصة السودان من البترول ونلاحظ ذلك من الجدول رقم (٣) السابق ، كما نلاحظ التذبذب الكبير في معدلات التمويل في هذه الفترة أيضا.

جدول (٥): إجمالي الواردات مقارنة مع تمويل الواردات (بآلآف الدولارات) ومعدل نموهما السنوي للفترة ٢٠٠٤-٢٠١٢

العام	تمويل الواردات	معدل نموها السنوي %	إجمالي الواردات	معدل نموها السنوي %
٢٠٠٤	٤٦,٣٠	-	٤٠٧٥٢٣٠.	-
٢٠٠٥	٢,٠١٢,٥٣	٩٧,٦٩	٦٧٥٦٨٢٠.	٣٩,٦٩
٢٠٠٦	٢,٣٢٨,٢٧	١٣,٥٦	٨٠٧٣٤٩٨	١٦,٣١
٢٠٠٧	٢,٧٤٣,٦٨	١٥,١٤	٨٧٧٥٤٥٧	٧,٩٩
٢٠٠٨	٢,٩٠٨,٣٧	٥,٦٦	٩٣٥١٥٤٠.	٦,١٦
٢٠٠٩	٣,١٢٠,٢٥	٦,٧٩	٩٦٩٠٩١٨	٣,٥٠
٢٠١٠	٢,٤٠٧,٣٠	-٢٩,٦٢	١٠٠٤٤٧٧٠	٣,٥٢
٢٠١١	٢,٣٧٤,٦٠	-١,٣٦	٩٥١٢٦٧٣	-٥,٥٩
٢٠١٢	٢,٢٦١,٢١	-٥,٠١	٩٤٧٥٠١٨	-.٤٠

المصدر: التقرير السنوي لبنك السودان للعام ٢٠٠٤-٢٠١٢ - ومن إعداد الباحث.

نلاحظ من الجدول رقم (٥) أعلاه أن إجمالي الواردات سجلت معدلات نمو موجبة من العام ٢٠٠٥ إلي العام ٢٠٠٩ حيث بلغت أعلاها عام ٢٠٠٥ بمعدل ٣٩,٦٩ % وذلك تماشيا مع المعدل المرتفع جدا للتمويل في نفس العام والذي بلغ معدل ٩٧,٦٩ % والذي يدل علي دور التمويل الواضح جدا في تمويل هذه الواردات.

أما المعدلات المنخفضة للواردات والسالبة في بعضها في السنوات من ٢٠١٠ إلي ٢٠١٢ فتعزي لإنخفاض التمويل كما يلاحظ من الجدول ولإنخفاض إنتاج وحصة شمال السودان من البترول .

جدول (٦): إجمالي صادرات السمسم مقارنة مع تمويل الصادرات (بآلاف الدولارات) ومعدل نموهما السنوي للأعوام ٢٠٠٤ – ٢٠١٢

العام	صادرات السمسم	معدل النمو السنوي%	تمويل الصادرات	معدل نموها السنوي %
٢٠٠٤	١٧٨,٦٤٢	-	٣٠٤,٩٤	-
٢٠٠٥	١١٨,٥٧٥	-٥٠,٦	٤٢١,١٤	٢٧,٥٩
٢٠٠٦	١٦٧,٠٣٩	٢٩,٠١	٣٥٦,١٧	-١٨,٢٤
٢٠٠٧	٩٢,٧٨٧	-٨٠,٠٢	٢٨٢,٣٨	-٢٦,١٣
٢٠٠٨	١٤١,٨٤٦	٣٤,٥٩	٢٧٨,٠٣	-١,٥٦
٢٠٠٩	١٤٣,٣٥٢	١,٠٥	٤٣٨,٣٩	٣٦,٥٨
٢٠١٠	١٦٧,٢٦٤	١٤,٣	٥٣٤,٧٧	١٨,٠٢
٢٠١١	٢٢٣,٢٧٠	٢٥,٠٨	٦٨٥,٥٦	٢١,٩٩
٢٠١٢	٢٢٣,٥٤٠	٢٤,٦٢	٩٠٩,٥١	٣٢,٦٧

المصدر: التقرير السنوي لبنك السودان ٢٠٠٤-٢٠١٢ - ومن إعداد الباحث٢٠١٢.

نلاحظ من الجدول رقم (٦) أن هنالك تذبذبا في صادرات السمسم نسبة لتعرض الزراعة عامة للآفات الزراعية وتقلبات حالات الطقس ، إلا أننا نلاحظ وبصورة عامة المعدلات الموجبة والمرتفعة لصادرات السمسم في أغلب السنوات حيث بلغت أقصاها عام ٢٠٠٨ حيث بلغت معدل نمو ٣٤,٥٩ % وأدني معدل نمو موجب كان عام ٢٠١٢ حيث بلغ ١٢ % . ، كما نلاحظ من الجدول أعلاه أن هنالك دعما مقدرا للصادرات وموجبا في أغلب السنوات مما يدل علي أثر التمويل الطردي علي الواردات فقد بلغ أقصاه عام ٢٠١٢ حيث بلغ ٩٠٩٥١ ألف دولار بمعدل نمو سنوي ٣٢,٦٧ % حيث سجلت صادرات السمسم معدل ٢٤,٦٢ % في نفس العام وهو معدل مرتفع جدا. وأدني معدل تمويل هو٢٦,١٣ %- ولقد كان عام ٢٠٠٧ والذي سجلت بموجبه صادرات السمسم معدل نمو ٨٠,٠٢ %- في نفس العام مما يدل علي الأثر الواضح للتمويل علي صادرات السمسم .

جدول(٧): إجمالي صادرات الصمغ العربي مقارنة مع تمويل الصادرات (بآلاف الدولارات) ومعدل نموهما السنوي ٢٠٠٤ – ٢٠١٢

العام	صادرات الصمغ العربي	معدل لنموها%	تمويل الصادرات	معدل نموها السنوي%
٢٠٠٤	٦٠,٥٦٨	-	٣٠٤,٩٤	-
٢٠٠٥	١٠٧,٥٥٦	٤٨,٦٩	٤٢١,١٤	٢٧,٥٩
٢٠٠٦	٥٠,١٧٤	-١١٤,٣٧	٣٥٦,١٧	-١٨,٢٤
٢٠٠٧	٥١,٨٧٤	٣,٢٨	٢٨٢,٣٨	-٢٦,١٣
٢٠٠٨	٦٠,٩٠٩	١٤,٨٣	٢٧٨,٠٣	-١,٥٦
٢٠٠٩	٣٣,٠٧١	-٨٤,١٨	٤٣٨,٣٩	٣٦,٥٨
٢٠١٠	٢٣,٤٠٢	-٤١,٣٢	٥٣٤,٧٧	١٨,٠٢
٢٠١١	٨١,٧٨٠	٧١,٣٨	٦٨٥,٥٦	٢١,٩٩
٢٠١٢	٦٧,١٠٢	-٢١,٨٧	٩٠٩,٥١	٣٢,٦٧

المصدر: التقرير السنوي لبنك السودان ٢٠٠٤-٢٠١٢ - ومن إعداد الباحث

نلاحظ من الجدول رقم (٧) أن صادرات الصمغ العربي سجل معدلات نمو موجبة ومرتفعة في بعض السنوات حيث بلغ معدل نمو % ٤٨,٦٩ عام ٢٠٠٥ لإرتفاع معدل نمو التمويل في هذا العام حيث بلغ معدل % ٢٧,٥٩ ثم إنخفض إلي % ١٤,٨ عام ٢٠٠٨ ونلاحظ أن معدل نمو التمويل في هذا العام كان منخفضا حيث سجل معدلا سالبا للنمو وهو -١,٥% . إرتفع معدل نمو الصادرات إرتفاعا كبيرا عام ٢٠١١ حيث بلغ معدله % ٧١,٣٨ متماشيا مع معدل التمويل والذي بلغ معدله % ٢١,٩٩ ، إن الإنخفاض الكبير في معدل نمو صادرات الصمغ العربي عام ٢٠٠٩ الي معدل % ٨٤,١٨- رغم المعدل المرتفع للتمويل في نفس العام والذي بلغ % ٣٦,٥٨ يعزي لسبب آخر غير التمويل قد يكون لإنخفاض الأسعار أو لقلة الإنتاج في هذا العام .

جدول (٨) إجمالي صادرات القطن مقارنة مع تمويل الصادرات (بآلاف الدولارات) ومعدل نموهما السنوي ٢٠٠٤ – ٢٠١٢

العام	صادرات القطن	معدل النمو السنوي %	تمويل الصادرات	معدل نموها السنوي %
٢٠٠٤	٦٠,٥٦٨	-	٣٠٤,٩٤	-
٢٠٠٥	١٠٧,٥٥٦	١٢,٦١	٤٢١,١٤	٢٧,٥٩
٢٠٠٦	٥٠,١٧٤	-٣٠,٤٣	٣٥٦,١٧	-١٨,٢٤
٢٠٠٧	٥١,٨٧٤	-٢٠,٠٩	٢٨٢,٣٨	-٢٦,١٣
٢٠٠٨	٦٠,٩٠٩	-١٠,٨	٢٧٨,٠٣	-١,٥٦
٢٠٠٩	٣٣,٠٧١	-٤٣,٧٤	٤٣٨,٣٩	٣٦,٥٨
٢٠١٠	٢٣,٤٠٢	-٢٦,٥١	٥٣٤,٧٧	١٨,٠٢
٢٠١١	٨١,٧٨٠	-٢٥,٧٨	٦٨٥,٥٦	٢١,٩٩
٢٠١٢	٦٧,١٠٢	-١٢٩,٦٧	٩٠٩,٥١	٣٢,٦٧

المصدر: التقرير السنوي لبنك السودان ٢٠٠٤-٢٠١٢ - ومن إعداد الباحث.

نلاحظ من الجدول رقم (٨) أن القطن قد سجل معدلات نمو سالبة في جميع سنوات الدراسة عدا عام ٢٠٠٥م فقط حيث بلغ معدل نموه % ١٢,٦١ وذلك لإهمال زراعة هذا المحصول الهام

وتقليل مساحاته المزروعة بشكل كبير جدا وتقليل الخدمات للمزارعين في أماكن زراعته بحجة كسر حدوة المحصول الواحد وإدخال المحاصيل البستانية وكذلك التركيز علي البترول. كان أكبر معدل نمو سالب لهذا المحصول النقدي الهام -١٠,٨% عام ٢٠٠٨ م وأكبر معدل نمو موجب لم يتجاوز % ١٢,٦١ عام ٢٠٠٥ ، ويجب الإشارة هنا إلي أن السودان كان يعتمد تماما ومنز الإستقلال علي إنتاج القطن وصادراته والذي قد بلغت نسبة مساهمته في الصادرات في إحدي السنوات أكثر من % ٨٠ .

جدول (٩): واردات الآلات والمعدات من مصر مقارنة مع تمويل الواردات ومعدل نموهما السنوي خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٢

العام	آلات ومعدات	معدل نموها السنوي%	تمويل الواردات	معدل نموهاالسنوي%
٢٠٠٤	١,٠٧٤,٤٦٦	-	٤٦,٣٠	-
٢٠٠٥	١,٩٧١,٨٨٣	٤٥,٥١	٢,٠١٢,٥٣	٩٧,٦٩
٢٠٠٦	٢,٨١٠,٥٣٥	٢٩,٨٤	٢,٣٢٨,٢٧	١٣,٥٦
٢٠٠٧	٣,١٩٥,٤٠٨	١٢,٠٤	٢,٧٤٣,٦٨	١٥,١٤
٢٠٠٨	٣,١٩٥,٤٠٨	.	٢,٩٠٨,٣٧	٥,٦٦
٢٠٠٩	٢,٦٠٩٢٢٧	-٢٢,٤٧	٣,١٢٠,٢٥	٦,٧٩
٢٠١٠	٢,٣٤٨,٧٠٦	-١١,٠٩	٢,٤٠٧,٣٠	-٢٩,٦٢
٢٠١١	٢,٣٢٣,٣٧٤	-١,٠٩	٢,٣٧٤,٦٠	-١,٣٦
٢٠١٢	١,٧٧٠,٧٦٦	-٣١,٢١	٢,٢٦١,٢١	-٥,٠١

المصدر: التقرير السنوي لبنك السودان ٢٠٠٤-٢٠١٢ - ومن إعداد الباحث.

نلاحظ من الجدول رقم (٩) أعلاه أن هنالك معدلات نمو موجبة ومرتفعة لواردات الآلات والمعدات من عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠٠٧ ، حيث بلغت أعلاها عام ٢٠٠٥ بمعدل نمو قدره % ٤٥,٥١ وأدني معدل نمو موجب % ١٢,٤٤ عام ٢٠٠٧ وحيث تقابلها معدلات نمو مرتفعة لتمويل الواردات لنفس الفترة حيث بلغت معدلات نمو الواردات عام ٢٠٠٥ بمعدل قدره ٩٧,٦٩ % أما عام ٢٠٠٧ فقد بلغ معدله % ١٥,١٤ . أما بالنسبة لمعدلات النمو السالبة والمنخفضة جدا للأعوام من ٢٠٠٩ إلي ٢٠١٢ فقد كانت بسب إنخفاض معدلات التمويل للواردات لنفس الفترة والتي شهدت معدلات نمو سالبة في أغلب هذه الفترة ، فقد إنخفضت من معدل % ٦,٧٩ إلي % ٢٩,٦٢- ثم إلي % ٥,٠١- للأعوام ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١٢ علي التوالي. ويجب الإشارة إلي أن إنخفاض معدلات التمويل كانت بسبب إنخفاض الصادرات البترولية كما يلاحظ من الجدول رقم (٣) فقد بدأت بالإنخفاض من عام ٢٠٠٨ إلي عام ٢٠١٢ ولقد شهدت معدلات نمو سالبة في أغلب هذه الفترة ، فقد إنخفضت من % ٢٤,١٢ عام ٢٠٠٨ إلي %٥٣,٢٩- عام ٢٠٠٩ ثم بلغت أدناها عام ٢٠١٢ حيث سجلت معدل% ١٨٥١,٧٦-

جدول (١٠): واردات المواد الخام من مصر مقارنة مع تمويل الواردات (بآلألف الدولارات) ومعدل نموهما السنوي للفترة ٢٠٠٤–٢٠١٢

العام	مواد خام	معدل نموها %	تمويل الواردات	معدل نموه%
٢٠٠٤	٩٦,٢٢٠	-	٤٦,٣٠	-
٢٠٠٥	١٠٤,٤٧٧	٧,٩٠	٢,٠١٢,٥٣	٩٧,٦٩
٢٠٠٦	١٣٨,١٧٩	٢٤,٣٩	٢,٣٢٨,٢٧	١٣,٥٦
٢٠٠٧	١١٥,٢٦٩	١٩,٨٨	٢,٧٤٣,٦٨	١٥,١٤
٢٠٠٨	١٥٤,٠٤٩	٢٥,١٧	٢,٩٠٨,٣٧	٥,٦٦
٢٠٠٩	١٥٩,٦١٩	٣,٣٥	٣,١٢٠,٢٥	٦,٧٩
٢٠١٠	١٦١,٤٩٨	١,١٦	٢,٤٠٧,٣٠	-٢٩,٦٢
٢٠١١	١٨,٩٩٩	-٧٥٠,٠٣	٢,٣٧٤,٦٠	-١,٣٦
٢٠١٢	٢٥١,٢٠٠	٩٢,٤٤	٢,٢٦١,٢١	-٥,٠١

المصدر: التقرير السنوي لبنك السودان ٢٠٠٤-٢٠١٢ – ومن إعداد الباحث.

يلاحظ من الجدول رقم (١٠) أن واردات المواد الخام سجلت معدلات نمو موجبة ومرتفعة في أغلب الأعوام ومتماشية مع معدلات النمو الموجبة والمرتفعة أيضا لتمويل الواردات . و الإرتفاع في معدلات نمو واردات المواد الخام كان من معدل % ٧,٩٠ عام ٢٠٠٥ ثم إلي % ٢٤,٣٩ عام ٢٠٠٦ وفي عام ٢٠٠٨ بلغت معدل % ٢٥,١٧ وحيث سجلت معدلات نمو تمويل الواردات لنفس الأعوام % ٩٧,٦٩ و % ١٣,٥٦ و % ٥,٦٦ للأعوام ٢٠٠٥ ،٢٠٠٦ ،٢٠٠٨ ويلاحظ أنه رغم المعدل المنخفض نسبيا للتمويل عام ٢٠٠٨ وهو٥,٦٦ أن هنالك معدلا مرتفعا لمعدل نمو الواردات لنفس العام حيث بلغ معدله % ٢٥,١٧ للعام ٢٠٠٨ ويمكن أن يعزي ذلك لإرتفاع كمية واردات المواد الخام أو إرتفاع أسعارها وكذلك الحال بالنسبة لواردات عام ٢٠١٢ والتي يقابلها معدل نمو سالب للتمويل. إلا أنه يلاحظ في جميع السنوات المتبقية أن المعدلات الموجبة والمرتفعة لمعدلات الواردات تقابلها معدلات موجبة ومرتفعة لمعدلات تمويل الواردات ، كما أن المعدلات المنخفضة تقابلها معدلات منخفضة مما يدل ذلك علي الأثر الواضح للتمويل علي الواردات .

جدول (١١): واردات وسائل النقل من مصر مقارنة مع تمويل الواردات (بآلألف الدولارات) ومعدل نموهما السنوي للفترة ٢٠٠٤-٢٠١٢

العام	وسائل النقل	معدل النمو%	تمويل الواردات	معدل نموه%
٢٠٠٤	٧٢٠,٠٦٠	-	٤٦,٣٠	-
٢٠٠٥	١,١٤٩,٧٣٩	٣٧,٣٧	٢,٠١٢,٥٣	٩٧,٦٩
٢٠٠٦	١,٤٩٠,٥٤٤	٢٢,٨٦	٢,٣٢٨,٢٧	١٣,٥٦
٢٠٠٧	١,٤٦٣,١٢٢	-١,٨٧	٢,٧٤٣,٦٨	١٥,١٤
٢٠٠٨	١,١١٥,٥٧٣	-٣١,١٥	٢,٩٠٨,٣٧	٥,٦٦
٢٠٠٩	١,١٩٥,٥٠٧	٦,٦٩	٣,١٢٠,٢٥	٦,٧٩
٢٠١٠	١,٢٢٥,٣٠٩	٢,٤٣	٢,٤٠٧,٣٠	-٢٩,٦٢
٢٠١١	٨٨٩,٤٧٧	-٣٧,٧٦	٢,٣٧٤,٦٠	-١,٣٦
٢٠١٢	١,٢٣٦,٨٣٨	٢٨,٠٨	٢,٢٦١,٢١	-٥,٠١

المصدر: التقرير السنوي لبنك السودان ٢٠٠٤-٢٠١٢ -ومن إعداد الباحث.

يلاحظ من الجدول رقم (١١) أعلاه رغم المعدلات السالبة لنمو وسائل النقل في بعض السنوات إلا أنها وبصورة عامة سجلت معدلات نمو مرتفعة ، فعام ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ كانت معدلات نموها ٣٧,٣٧% ،% ٢٢,٨٦ علي التوالي ، وهي أعلي معدلات للنمو بلغتها وسائل النقل وحيث كانت متماشية مع معدلات التمويل والتي بلغت % ٩٧,٦٩ و% ١٣,٥٦ لنفس الأعوام ٢٠٠٥ و٢٠٠٦.

أما إنخفاض معدلات نمو الواردات للأعوام ٢٠٠٩ ،٢٠١٠ ، ٢٠١١ فيعزي لإنخفاض معدلات التمويل والتي سجلت معدلات سالبة لأغلب هذه الأعوام .

جدول (١٢): واردات المصنوعات من مصر(القيمة بآلألف الدولارات) مقارنة مع تمويل الواردات ومعدل نموها السنوي للفترة ٢٠٠٤ – ٢٠١٢

العام	مصنوعات	معدل نموه%	تمويل الواردات	معدل نموه%
٢٠٠٤	٩٥٦,٤٣٣	-	٤٦,٣٠	-
٢٠٠٥	١,٦٢٧,٨٦٤	٤١,٢٥	٢,٠١٢,٥٣	٩٧,٦٩
٢٠٠٦	١,٦٤٠,٨٣٣	.٧٩	٢,٣٢٨,٢٧	١٣,٥٦
٢٠٠٧	١,٩٤١,٦١٨	١٥,٤٩	٢,٧٤٣,٦٨	١٥,١٤
٢٠٠٨	١,٩٣٦,٩٦٤	-.٢٤	٢,٩٠٨,٣٧	٥,٦٦
٢٠٠٩	٢,٩٩١,٩٣٤	٣٥,٢٦	٣,١٢٠,٢٥	٦,٧٩
٢٠١٠	٢,٠٣٦,٩٩٠	٤٦,٨٨	٢,٤٠٧,٣٠	-٢٩,٦٢
٢٠١١	١١,٧٨٩,٢٠٨	٨٢,٧٢	٢,٣٧٤,٦٠	-١,٣٦
٢٠١٢	١,٩٥٦,٩٦٣	-٥٠٢,٤٢	٢,٢٦١,٢١	-٥,٠١

المصدر: التقرير السنوي لبنك السودان ٢٠٠٤-٢٠١٢ - ومن إعداد الباحث

ويلاحظ من الجدول رغم (١٢) أن المنسوجات سجلت معدلات نمو موجبة ومرتفعة في أغلب السنوات فبلغت% ٤١,٢٥ عام ٢٠٠٥ و% ١٥,٤٩ عام٢٠٠٧ و % ٣٥,٢٦عام ٢٠٠٩ والتي تقابلها معدلات نمو موجبة ومرتفعة وهي % ٩٧,٦٩ و% ١٥,١٤ و% ٦,٧٩ لنفس الأعوام مما يدل علي أثر التمويل علي هذه الواردات. أما الأعوام ٢٠٠٨، ٢٠١٢ فقد سجلت معدلات منخفضة لإنخفاض التمويل ، حيث بلغت عام٢٠٠٨ معدل % ٢٤.- والتي يقابلها أقل معدل نمو موجب للتمويل و٢٠١٢ بلغ معدل نموها % ٥٠٢,٤٢- ويعزي أيضا لإنخفاض معدل نمو التمويل والذي سجل معدلا سالبا في هذا العام حيث بلغ % ٥,٠١-

خاتمة البحث :

يظهر البحث أن هنالك علاقة بين التمويل المصرفي للتجارة الخارجية وحجم الصادرات والواردات ، فلما كانت صادرات البترول السوداني مرتفعة قبل إنفصال الجنوب كان التمويل المصرفي متوفرا وساهم في إرتفاع الصادرات والواردات طوال سنين البحث .

وإنخفاض التمويل المصرفي أثر سلبا علي التجارة الخارجية في السودان مؤثرا علي هيكلة الصادرات . وقد ساهمت سياسة الدولة بعد الإنفصال في تغيير النسب السنوية لنمؤ الصادرات والواردات خاصة مع الحصار الإقتصادي الذي فرض علي السودان .

وعودة المصارف إلي لتمويل التجارة الخارجية من صادرات وواردات سيؤدي حتما إلي نمؤها بدرجة تدعم النمؤ الإقتصادي وتساهم في التنمية الإقتصادية للبلاد .

قائمة المصادروالمراجع:

أولاً: المراجع والكتب:

١. أحمد عبدالله إبراهيم – تمويل التجارة الخارجية – شركة مطابع السعدان - السودان -

٢. صلاح الدين حسن السيسي - القطاع المصرفي والإقتصاد الوطني- الهيئة المصرية للكتاب- مصر – القاهرة - ط١ (٢٠٠٣م).

٣.عقيل جاسم عبدالله - النقود والمصارف – مجدلاوي - عمان – الأردن - ط١ (١٩٩٩م) .

٤. فريد بشير طاهر وآخرون –إقتصاديات النقود والبنوك – مكتبة المتنبئ –الدمام – السعودية – ط١(٢٠١٢م).

٥. ماهر كنج شكري – العمليات المصرفية الخارجية – معهد الدراسات المصرفية – الأردن – عمان – ط١ (١٩٩٨).

ثانياً: المجلات العلمية :

١. () مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية – المجلد ٢١ –العدد الثاني – ٢٠٠٥

ثالثا: الدوريات والنشرات:

التقارير السنوية لبنك السودان للأعوام من ٢٠٠٤ إلي ٢٠١٢م

رابعا : البحوث والمنشورات :

١. عماد سليمان شريف محمد –الآثار الإقتصادية للنفط علي الناتج المحلي الإجمالي والصادرات وواردات الدولة دراسة تطبيقية للإقتصاد السوداني للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٧ - رسالة دكتوراه غير منشورة - ٢٠٠٩ م

٢. نشوي مصطفي محمد و عبير عبد الهادي-٢٠١٥ –أثر الائتمان المصرفي علي التجارة الخارجية في المملكة العربية السعودية- جامعة الملك سعود.